التقرير الإستراتيجي لشهر آذار/مارس **2019**

التقرير الإستراتيجي لشهر آذار/مارس **2019**

المقدمة

شهد شهر آذار على من العام الحالي، مجموعةً من التطورات الإستراتيجية على مستوى القضية الفلسطينية، داخلياً وخارجياً، تباينت في تنوع موضوعاتها، وتعدد تشعباتها، ولكنّها بالمجمل كان لها أثراً على القضية الفلسطينية بشكلٍ أو آخر.

فتنوعت تلك التطورات ما بين استمرارٍ لسرقة أموال الفلسطينيين من إسرائيل، وتوالٍ للتسريبات عن صفقة القرن التي تنوي التهام ما تبقى من الأرض الفلسطينية، وتزايدٍ للاستيطان، وبقاءٍ للانقسام الفلسطيني، واستعدادات لتشكيل الحكومة الجديدة، وتصاعدٍ للتوتر في قطاع غزة، مع وجود تململٍ واحتجاجات من قبل الفلسطينيين على الوضع الاقتصادي في القطاع.

وسيتم من خلال هذا التقرير تناول أبرز الملفات الإستراتيجية سابقة الذكر، والتي أخذت صداً وحصل عليها تطورات عدة في شهر كانون الثاني من العام الحالي:

أولاً: الوضع الداخلي الفلسطيني

أ. تكليف د. محمد اشتية بتشكيل الحكومة الفلسطينية رقم 18

كلف الرئيس الفلسطيني ممود عباس الدكتور محمد اشتية تشكيل الحكومة الفلسطينية التي تحمل رقم 18، ضمن رسالةٍ نشرتها وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، وتضمن مرسوم التكليف تكليف الحكومة المقبلة بـ"مساندة قرارات القيادة الفلسطينية، ودعم جهود استعادة الوحدة الوطنية، وإعادة غزة إلى حضن الشرعية". ونص كتاب التكليف على دعوة الحكومة المقبلة "لاتخاذ الإجراءات اللازمة كافة، وبالسرعة الممكنة، لإجراء الانتخابات التشريعية، وترسيخ الديموقراطية والتعددية السياسية". كما نص أيضاً على "التزام الحكومة المقبلة بتوفير الدعم المادي والمعنوي الممكن لضحايا الاحتلال، وأسرهم، من شهداء وأسرى وجرحى، تقديراً واحتراماً لعطائهم الوطني".

من جانبه، قبل اشتية، تكليف عباس له بتشكيل الحكومة، وقال: "يشرفني قبول تكليفكم لي رئيساً لوزراء حكومتكم، التي نأمل أن ننجزها بالتشاور مع كل من له علاقة، من فصائل، وقوى، وفعاليات وطنية، ومدنية، ومجتمعية، ومن ثم عرضها عليكم للإقرار والمصادقة". وقال اشتية إنه سيبدأ مشاوراته "مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، والكفاءات الوطنية، لتشكيل هذه الحكومة، وعرضها على الرئيس عباس للمصادقة عليها"؛ مشيراً إلى أنه يدرك تماماً الأزمة التي يعيشها الوضع الفلسطيني العام.[1] ويأتي تشكيل الحكومة الفلسطينية في ظل واقع اقتصادي وسياسي صعب يُحيط بالقضية الفلسطينية، مما يعمق من التباسها، ويضع كثيراً من العراقيل أمام نجاحها.

ب. استمرار سرقة أموال الضرائب الفلسطينية، وخطة طوارئ فلسطينية للمواجهة

أعلن وزير المالية الفلسطيني شكري بشارة خطة طوارئ أقرتها السلطة الفلسطينية، رداً على استمرار اقتطاع الاحتلال الإسرائيلي أموال الأسرى والشهداء من عائدات الضرائب التي تجبيها عوضا عن الفلسطينيين شهرياً.

وتشمل الخطة صرفاً جزئياً لرواتب موظفي القطاع العام بما يتناسب مع حجم رواتب كل فئة وبما لا يقل عن 50% من قيمتها، مع إجراءات لتخفيض النفقات العامة. وقررت السلطة صرف الرواتب كاملة لكل من يتقاضى مخصصا دون ألفي شيكل (الشيكل يساوي 3.6 دولارات).

وجاء بيان وزير المالية عقب اجتماع طاقم قيادي برئاسة محمود عباس وبمشاركة محمود العالول، نائب رئيس حركة فتح، ومسؤول شؤون المفاوضات صائب عريقات، ورئيس جهاز المخابرات ماجد فرج، ورئيس هيئة الشؤون المدنية حسين الشيخ، ووزير الخارجية رياض المالكي.

ومن المقرر أن يجتمع الفريق شهرياً لاتخاذ القرارات المناسبة التي تخص الرواتب.

وفيما يتعلق بشهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو المقبلين حيث سيحل شهر رمضان وعيد الفطر، أوصى الفريق الرئاسي بصرف ما لا يقل عن 60% إلى 70% منها. وتضمن خطة الطوارئ لجوء السلطة للاقتراض الدوري بمعدل خمسين إلى ستين مليون دولار شهرياً من البنوك المحلية على مدار خمسة شهور قادمة.

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=rCLoKma851049918576arCLoKm

وفي السياق ذاته، من المقرر أن يتوجه وزيرا المالية والخارجية الفلسطينيان للصناديق العربية والإسلامية والصين والجامعة العربية لإعادة تفعيل شبكة الأمان المالية للسلطة الفلسطينية، التي كانت تقدر بنحو مئة مليون دولار شهرياً.

وبما يوازي الإجراءات المالية، قررت السلطة وقف التعيينات والترقيات والعلاوات الإضافية لموظفيها وتخفيض مصاريف مهمات السفر وبنود الضيافة والمحروقات ووقف شراء المباني لأغراض حكومية.

وقال بشارة إن اقتطاع "إسرائيل" أموال الفلسطينيين من عائدات الضرائب هي خطوة غير قانونية تستهدف المشروع الوطني الفلسطيني وناتجة عن قرارات سياسية مرتبطة بما يسمى صفقة القرن. وأعلن بشارة أن موازنة الطوارئ ستعتمد على صرف النقد الموجود بشكل عقلاني ووفقاً لسلم الأولويات بما لا يؤثر في الخدمات المقدمة وصرف بنود الموازنة التشغيلية لضمان صمود قطاعات المجتمع. وقال وزير المالية الفلسطيني إن اتفاقية باريس لا تسمح لأي طرف باقتطاع أموال الطرف الآخر تحت أي ظرف. ورغم ذلك، عرض المسؤول الفلسطيني قائمة تظهر قيام "إسرائيل" بخصم خمسين ملياراً و350 مليون شيكل خلال السنوات العشر الماضية من أموال الفلسطينيين بدلاً عن خدمات الصحة والكهرباء والمياه.

وقال وزير المالية إن الوضع القادم سيكون معقدا وسيحتاج إلى مزيد من التكاتف والتكافل بين الفلسطينيين. ودعا وزير المالية القطاعات الفلسطينية إلى الالتزام بدفع الضرائب والرسوم المحلية الذي تحول كما وصفه إلى "واجب وطني" في ظل ما تواجهه السلطة من أزمات.

ورغم دخول الشهر الثالث من العام الجاري، فإن السلطة لم تعلن موازنتها للعام الجديد، وقال وزير المالية إنه بسبب الأزمة فسيكون لدى السلطة موازنة طوارئ خلال الشهور الخمسة القادمة.

من ناحيته، حذر وزير الإعلام ومستشار الرئيس الفلسطيني نبيل أبو ردينة من تداعيات الأزمة المالية والسياسية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، وقال إن فريق الرئيس تمكن من وضع خطة لهذا الشهر فقط، على أن يعود للاجتماع الشهر القادم لوضع معطيات المرحلة القادمة. وشدد أبو ردينة على أن مخصصات الشهداء والأسرى ستبقى كما هي، مع ثبات الموقف السياسي الفلسطيني الرافض لإعلان الولايات المتحدة القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وعدم التنازل عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وقال إن "الوضع معقد

وخطير وليس سهلاً ولا على ما يرام مالياً، لكن الموقف السياسي ثابت ولن ندخل العامل المالي في حساباتنا السياسية".[2]

ج. تحسن العلاقة ما بين مصر وحركة حماس

بعد فترة من الجفاء ومرور العلاقة بين حركة حماس ومصر بفترات مختلفة من المد والجزر والتعقيد، حدثت انفراجات عدة في العلاقة، وكان أهمها في تحققاً في الشهر الحالي، حيث أفرجت السلطات المصرية عن المختطفين الأربعة من كتائب "القسام" في مصر والذين تعود قضيتهم إلى عام 2015 عندما تم اختطافهم من داخل حافلة في منطقة شمال سيناء بمصر، بعد إطلاق النار على الحافلة التي كانت تقلهم مع مسافرين آخرين من معبر رفح البري على الحدود مع غزة إلى مطار القاهرة. وآنذاك، حمّلت "حماس" السلطات المصرية المسؤولية الكاملة عن حياة الشبان الأربعة، ودعتها إلى العمل على سرعة إطلاق سراحهم بحكم مسؤوليتها الأمنية. كما أطلقت مصر سراح أربعة فلسطينيين آخرين وأعلن مكتب هنية رسمياً الإفراج عن المختطفين الأربعة وعودتهم سالمين من مصر إلى قطاع غزة، معبّراً عن "شكره العميق للقيادة المصرية على قرارها الذي يعبر عن عمق العلاقة بين الشعبين الشقيقين". كذلك أعلن عن نجاح الجهود في إطلاق سراح أربعة مواطنين آخرين من القطاع وعودتهم إليه سالمين.

وعقب استقباله وقيادة "حماس" للمختطفين الأربعة العائدين إلى غزة، قال هنية: "سأتحدث لاحقاً عن تفاصيل الحدث"، من دون تقديم أي رواية عن مجريات المفاوضات التي توصلت إلى الإفراج عنهم.

من جهتها، أفادت مصادر بحركة حماس في القاهرة بأن المسؤولين في جهاز المخابرات المصري قاموا بتسليم محتجزي الحركة الأربعة لدى مصر، وذلك بعد اعتقالهم لما يقارب 3 أعوام ونصف العام. وأوضحت المصادر أن مسؤول مكتب الحركة في مصر، عضو المكتب السياسي روحي مشتهى، هو الذي تسلمهم، وتوجه بهم بعد ذلك إلى قطاع غزة عبر معبر رفح تحت حراسة أمنية مشددة من الأجهزة الأمنية المصرية.

وبدت حركة "حماس" حريصة على فرض حالة من التكتم على الأمور المتعلقة بعملية الإفراج عن المحتجزين الأربعة حتى لحظة وصولهم إلى داخل القطاع.[3]

---

[2] الجزيرة، 2019/3/10

د. مظاهرات ضد الغلاء في غزة

نشر موقع **عرب 48، 2019/3/14**، أن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية وشهود عيان أفادوا أن الأمن الفلسطيني في قطاع غزة اعتقل عشرات النشطاء خلال تظاهرة دعت إليها في جباليا في شمال قطاع غزة، وفرق تظاهرة أخرى في جنوب القطاع، تطالب بتحسين الأوضاع المعيشية. وذكر الشهود أن عشرات من عناصر الأمن والشرطة التابعة لداخلية غزة، منعوا تظاهرة دعا إليها نشطاء يطلقون على أنفسهم "الحراك الشبابي ضدّ الغلاء" وشارك فيها المئات في جباليا.

وقالت الشبكة التي تضم أكثر من مئة منظمة أهلية، في بيان لها، إنها "تستنكر بشدة حملة الاعتقالات والاستدعاءات التي شنتها الأجهزة الأمنية في جباليا شمال قطاع بحقّ عشرات المواطنين على خلفية الدعوة لتجمع سلمي مطلبي لتحسين الأوضاع الحياتية في قطاع غزة". وأكد البيان "ضرورة الإفراج الفوري عن كافة المعتقلين ووقف الاستدعاءات على خلفية الحق في التعبير والتجمع السلمي المكفول وفقاً للقانون".

وفي دير البلح جنوب القطاع، شارك عشرات المواطنين في تظاهرة مماثلة، وأشعلوا إطارات السيارات على الطرقات العامة، وفق شهود. وأشار الشهود إلى أن أفراد الأمن أطلقوا النار في الهواء في أثناء محاولة تفريق المتظاهرين الذين رفع عدد منهم لافتات كتب على إحداها "نريد أن نعيش مثل أبناء المسؤولين" وعلى أخرى "لا للغلاء، نريد أن نعيش بكرامة".

وقال التجمع الإعلامي الديموقراطي، التابع للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، إن أجهزة الأمن التابعة لحماس "اعتقلت منذ يوم الأحد (2019/3/10) رئيس التجمع، حمزة حماد، بعد نشره منشوراً عبر فيسبوك يدعو لحراك شعبي ضد السياسات الضريبية وغلاء المعيشة في قطاع غزة".

وأضافت **القدس العربي، لندن، 2019/3/16**، أن حراك "بدنا نعيش" تقف وراءه شبكة تضم نحو مئة من المنظمات الأهلية ضدّ الغلاء الفاحش والضرائب المتنوعة والباهظة، التي ترهق كاهل المواطن في قطاع غزة، كما يقول القائمون على هذا الحراك. وأصدر الحراك بياناً تحت عنوان "بدنا نعيش" موجها لحماس باعتبارها القوة المسيطرة على غزة، وقيادة السلطة الفلسطينية وبقية الفصائل.

---

3 العربي الجديد، لندن، 2019/3/1م

وجاء في **الشرق الأوسط، لندن، 2019/3/15**، من غزة، أن مراكز حقوقية انتقدت طريقة تعامل الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة مع حراك "بدنا نعيش". وقال المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إنه يتابع بقلق قيام الأجهزة الأمنية في قطاع غزة باعتقال عدد من المواطنين، على خلفية الدعوة لتجمع سلمي في جباليا شمال قطاع غزة. وطالب الأجهزة الأمنية بالكف نهائياً عن أعمال الاعتقال والاستدعاءات على خلفية الانتماء السياسي، أو حرية التعبير. واستناداً لتحقيقات المركز، نفذت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات طالت 12 مواطناً شمال قطاع غزة، على خلفية دعوتهم وتنظيمهم لحراك شعبي تحت عناوين: "يلا نعمرها"، و"ثورة الجياع"، و"يسقط الغلاء".

كما أكدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" أن الأمن بغزة اعتقل 13 مواطناً على خلفية إطلاقهم حملة على مواقع التواصل الاجتماعي، مستخدمين وسمي: (#يلا_نعمرها، و#يسقط_الغلاء)، يدعون من خلالهما لتنظيم تجمع سلمي، عند مفترق الترنس في مخيم جباليا، بتاريخ 14-3-2019، للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية في قطاع غزة.

وأوردت **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2019/3/14**، من غزة، أن مسؤول حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة عائد ياغي قال إن أي انتهاك للحقّ في التجمع والتظاهر مرفوض. وأضاف أن الاعتداء من قبل أجهزة الأمن في غزة على المتظاهرين يوم الخميس، والذين خرجوا احتجاجا على تدهور الأوضاع الاقتصادية وفرض الضرائب، ومطالبين بحياة كريمة، هو عمل مستنكر ومرفوض بغض النظر عن أي مبررات واهية، كما أنه يأتي في سياق التعدي على الحريات العامة التي كفلها القانون.

ودان رئيس شبكة المنظمات الأهلية أمجد الشوا، قمع الاحتجاجات الشعبية في القطاع. وطالب الشوا، في بيان له، بالإفراج الفوري عن المحتجزين وإعادة الاعتبار لهم ولمن تعرض للاعتداء.

كما دان مستشار الرئيس لشؤون الشباب مأمون سويدان واستنكر بشدة ما تقوم به أجهزة أمن في غزة بحقّ شباب الوطن الباحثين عن حياة كريمة، والمطالبين بأبسط حقوقهم الإنسانية، في ظل شعورهم بالإحباط واليأس وضياع مستقبلهم وتدهور أحوالهم المعيشية على نحو غير مسبوق.

وندّد المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، باعتداء أجهزة الأمن في قطاع غزة على حقّ المواطنين في التجمع السلمي، وحرية الرأي والتعبير، واعتقال واستدعاء عشرات منهم في مناطق مختلفة من القطاع على خلفية الدعوة للتظاهر ضد الفقر والأوضاع الاقتصادية الصعبة.

وقال المرصد الحقوقي الدولي في بيان له يوم الخميس، إنّ فريقه وثّق خلال اليومين الماضيين احتجاز جهاز الأمن الداخلي، وجهاز المباحث العامة 10 أشخاص على الأقل بشكل تعسفي، فضلاً عن استدعاء آخرين على خلفية الدعوة للمشاركة في التظاهرة.

وذكرت **وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/3/14**، من غزة، أن المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة العقيد أيمن البطنيجي، قال إن التظاهرات التي خرجت يوم الخميس لم تحصل على أي تصريح مسبق من الشرطة، كما هو معمول به حسب القانون. وأكد البطنيج في تصريح له مساء الخميس، أن من حقّ أي مواطن التظاهر ضدّ الحصار والإغلاق، لكن دون أي اعتداء على الممتلكات العامة، أو أي من أفراد الشرطة بالفعل أو القول. ونوه إلى استعداد الشرطة للتعامل والتشاور مع كافة الجهات، حسب القانون والآليات المتبعة في مثل هذه المواقف.

ثانياً: الصراع مع الاحتلال

أ. إسرائيل والحكم الفاسد خطوة على طريق النهاية

أعلن النائب العام الإسرائيلي، أنه قرر توجيه لائحة اتهام بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تتضمن تلقي الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة. وستكون المرة الأولى التي توجه فيها اتهامات إلى رئيس وزراء في منصبه.

وقال المدعي العام افيخاي مندلبنت إنه أبلغ محامي نتنياهو قراره توجيه "عدة تهم جنائية ارتكبت خلال فترة توليه منصب رئيس الوزراء ومنصب وزير الاتصالات، في االملفات المعروفة باسم ملف 1000 وملف 2000 وملف 4000". وعبر مندلبنت عن رغبته في عقد جلسة استماع لرئيس الوزراء حيث سيحصل نتنياهو على فرصة للدفاع عن نفسه قبل تقديم الاتهامات.

وردا على ذلك، صرح نتنياهو أن "مزاعم الكسب غير المشروع هي حملة مغرضة من المعارضة للإطاحة بي". وتحدث نتنياهو، في بيان متلفز بعد ساعات من إعلان النائب العام، وقال إنه يعتزم تولي رئاسة الحكومة لفترة طويلة "على الرغم من هذه المزاعم"، في حين تجري انتخابات الكنيست في التاسع من أبريل/ نيسان. وقال نتنياهو إن "اليسار يعرف أنه بفضل إنجازاتنا فإنه ببساطة لا يستطيع ضربنا في صناديق الاقتراع، وبالتالي فإنهم يقومون على مدى ثلاث سنوات باضطهاد سياسي ضدنا. حملة مطاردة لم يسبق لها مثيل بهدف وحيد هو إسقاط الحكومة اليمينية تحت قيادتي، وايصال السلطة لحزب لبيد وغانتس اليساري. الذي سيحظى بدعم الأحزاب العربية". وأضاف "وظفوا صحافة متسلطة لا تقاوم، وهدفهم إثارة الزاي العام ضدي". واتهم نتنياهو اثنين من مسؤولي النيابة بالتحريض ضده وقال "في النهاية فإن النائب العام هو من لحم ودم".

ويأتي هذا الإعلان قبيل انتخابات الكنيست التي يواجه فيها نتنياهو تحديا صعبا من تحالف سياسي وسطي برئاسة بني غانتس رئيس الأركان العسكري السابق الذي يحظى بالاحترام. وقال حزب الليكود اليميني الحاكم، في بيان، "هذا اضطهاد سياسي". واعتبر أن "النشر الأحادي لإعلان المدعي العام قبل شهر من الانتخابات، دون إعطاء رئيس الوزراء فرصة لدحض هذه الاتهامات الباطلة، هو تدخل صارخ وغير مسبوق في الانتخابات".

وقرر المدعي العام اتهام نتنياهو بالاحتيال وخيانة الأمانة في القضية الأولى التي تسمى "قضية 1000"، على اعتبار أن نتنياهو حصل على منافع شخصية في تلقي هدايا بقيمة 750 ألف شيكل (240 ألف دولار)، من المنتج الإسرائيلي الهوليوودي ارنون ميلتشان، و250 ألف شيكل (72 ألف دولار) من الملياردير الاسترالي جيمس باكر.

وقرر النائب العام توجيه تهمة الاحتيال وخيانة الامانة في القضية الثانية، التي تسمى "قضية 2000"، عندما حاول نتنياهو التوصل إلى اتفاق مع مالك صحيفة يديعوت احرونوت الناشر ارنون موزيس، تقوم بموجبها الصحيفة الإسرائيلية، وهي من الأكثر انتشارا في الدولة العبرية، بتغطية إيجابية عنه.

وبموجب الاتفاق الذي لا يعتقد انه تم الانتهاء منه، يعمل نتانياهو في المقابل على تقليص نشر صحيفة "إسرائيل هايوم" المجانية المنافسة ليديعوت احرونوت، لزيادة مبيعات هذه الاخيرة.

ويواجه نتنياهو تهمة الرشوة والاحتيال وخيانة الامانة في القضية المعروفة إعلاميا بملف" 4000" أو "قضية بيزيك"، وهي أكبر مجموعة اتصالات في إسرائيل، حول ما إذا سعى للحصول على تغطية إعلامية إيجابية في موقع والا الإخباري الذي يملكه شاؤول ايلوفيتش رئيس مجموعة بيزيك مقابل خدمات وتسهيلات حكومية عادت على مجموعته بمئات ملايين الدولارات.[4]

في الأسبوع الأول بعد قرار تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، بتهمة الفساد والاحتيال وخيانة الأمانة، مظاهرات شعبية بمشاركة مئات "المواطنين"، وكانت المظاهرة الأولى قد خرجت أمام المقر الرسمي لرئيس الوزراء في القدس الغربية، وشارك فيها بضع مئات. وفي تل أبيب، خرجت، أمس الأحد، مظاهرتان، واحدة مؤيّدة وأخرى معارضة لنتنياهو. أما المعارضون، الذين قدر عددهم بنحو خمسمائة، فقد رفعوا شعارات تندد بفساد رئيس الوزراء وتحيي المستشار القضائي للحكومة على قراره تقديمه للمحاكمة. ونادوا بسقوط نتنياهو ودعوا الليكود إلى إسقاطه انتخاب قائد يميني نظيف اليد مكانه. ولوّحوا بلافتات كُتب عليها: «حان الوقت لرحيل نتنياهو» و«وزير الجريمة».[5]

ب. "ناطوري كارتا" الصهيونية هي من تعادي السامية، نعم لتحرير الأرض الفلسطينية

في الذكرى السنوية ليوم الأرض، وذكرى مسيرات العودة، شاركت مجموعة من يهود "ناطوري كارتا" اليهودية في مسيرة ومؤتمر مناهضين للاحتلال في الخليل وسلفيت، وقالت حركة "ناطوري كارتا" في بيانها إن أتباعها شاركوا في المسيرة احتجاجا على إغلاق شارع الشهداء للفلسطينيين، ومقاومة الاحتلال والقتل والقمع الذي يتعرض له الفلسطينيون من قبل الصهاينة المجرمين. وأعلن ناشطو الحركة أنَّ الصهاينة ليس لديهم الحق في أرض فلسطين، ودعوا إلى النضال المشترك من الفلسطينيين واليهود ضد النظام الصهيوني، كما طالبوا أيضا بطلب تحرير جميع أرض فلسطين من النهر إلى البحر، وعودة اللاجئين، وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس مؤكدين أن مقاومة الصهاينة ليست معادية للسامية وأن الصهاينة هم المعادون الحقيقيون

4 العربي الجديد، لندن، 2019/3/1
5 الشرق الأوسط، لندن، 2019/3/4

للسامية. وتابعت " إخواننا وأصدقاءنا الفلسطينيين، نشكركم على تعاونكم، وسنقاتل معا حتى إلغاء الدولة الصهيونية وعودة اللاجئين، والعودة إلى حياة السلام والوحدة بين الفلسطينيين واليهود، كما كنا نعيش في فلسطين منذ مئات السنين، حتى جاء المجرمون الصهاينة ".[6]

وتأتي هذه المشاركة والتصريحات كمساهمةٍ من يهود حركة ناطوري كارتا، والذين يعتبرون أنفسهم فلسطينيين في المولد والنشأة ويتقاسمون الهمَّ الواحد مع الفلسطينيين، معتبرين أنَّ الخطر القادم على العالم كله يأتي من خلال الصهيونية العالمية.

ج. انخفاض نسبة الداعمين الأمريكيين لإسرائيل

أظهرت نتائج استطلاع للرأي، أن معدل الدعم الأميركي لإسرائيل مقارنة بالفلسطينيين، انخفض إلى أدنى مستوياته خلال عشر سنوات، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض دعم الديمقراطيين. ووفقا لاستطلاع الرأي، الذي أجرته مؤسسة "جالوب"، ونشرته صحيفة "هآرتس"، فقد طرأ في العام الأخير انخفاض في نسبة دعم الجمهوريين لإسرائيل، لكن وضعها بين مؤيدي حزب الرئيس ترمب لا يزال جيدا. أما في الجانب الديمقراطي، فقد عبر أقل من نصف المستجيبين عن دعمهم لإسرائيل.

وقال 59% من المستطلعين إنهم يؤيدون إسرائيل أكثر، مقابل 21% قالوا إنهم يؤيدون الفلسطينيين أكثر، و20% قالوا إنهم يدعمون الطرفين بشكل متساو.

وأشارت الصحيفة إلى أن رقم 59% هو الأدنى منذ عشر سنوات، أي أنه لأول مرة منذ عام 2009، ومن ناحية أخرى، فإن النسبة المئوية للمستجيبين الذين يدعمون الفلسطينيين تعتبر الأعلى في السنوات العشرين الماضية. أما نسبة المستطلعين الذين يدعمون كلا الجانبين بشكل متساو فتتفق مع النتائج في السنوات السابقة.

كما يظهر الاستطلاع فجوة كبيرة في دعم إسرائيل بين مؤيدي أكبر حزبين في الولايات المتحدة. بين الجمهوريين 76% يؤيدون إسرائيل- وهي نسبة أقل مما كان في السنوات السابقة، لكنها لا تزال نسبة عالية.

---

[6] القدس العربي، لندن، 2019/3/6

وفي الجانب الديمقراطي، قال 43% فقط إنهم يؤيدون إسرائيل أكثر. ويتواصل انخفاض مستوى الدعم لإسرائيل في الجانب الديمقراطي منذ بداية عام 2013.[7]

ويأتي هذا الاستطلاع ليزيد من المخاوف الإسرائيلية التي تُشير إلى تدني مستويات الهجرة لإسرائيل من الدول التي يقطنها عدد من اليهود، وانتشار الزواج المختلط وارتفاع نسبته في أمريكا، الأمر الذي الوجود اليهودي فيها، هذا بالتزامن مع تنامي تيارات باتت تؤمن بأنَّ إسرائيل ليست دولة ديمقراطية تعتبر الحرية قيمة أساسية، بعد عدد من القوانين التي سنها الكنيست، وتنامي قوة التيار الديني على حساب الأخرى العلمانية المؤسسة لإسرائيل.

د. استمراراً للعنصرية، نتنياهو يعبر أن لا مكان للأقليات في إسرائيل

استمراراً للعنصرية المتنامية في إسرائيل، وعلى رأسها عنصرية رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو، الذي كان أحد الداعمين لقانون القومية العنصري، فقد صرح بأنَّ: "دولة إسرائيل ليست دولة قومية لجميع مواطنيها، وللأقليات الأخرى يوجد تمثيل قومي في دول أخرى".

وكان نتنياهو يعقب بذلك على "ستوري" نشرته، الممثلة والمذيعة الإسرائيلية، روتيم سيلع، في حسابها في موقع التواصل "انستغرام"، وتحدثت عن حقوق المواطنين العرب السياسية، على خلفية الانتخابات العامة للكنيست.

لكن نتنياهو بدأ يعقب على ما كتبته سيلع، وكتب في حسابه في "انستغرام"، صباح الأحد: "العزيزة روتيم، ثمة تصحيح هام: إسرائيل ليست دولة جميع مواطنيها. وبموجب قانون أساس القومية الذي مررناه، إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وله فقط".

وأضاف نتنياهو أنه "لا توجد أية مشكلة مع مواطني إسرائيل العرب"، زاعما أنهم "متساوو الحقوق مثلنا جميعا وحكومة الليكود استثمرت في الوسط العربي أكثر من جميع الحكومات الأخرى". وتابع مروجا للدعاية الانتخابية لحزبه، أن "الليكود طلب فقط التركيز على المسألة المركزية في هذه الانتخابات: حكومة يمين قوية

---

7 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2019/3/7

برئاستي أو حكومة يسار يشكلها يائير لبيد وغانتس بدعم الأحزاب العربية. ولا توجد للبيد وغانتس طريق أخرى لتشكيل حكومة، وحكومة كهذه ستقوض أمن الدولة ومواطنيها".

وكانت سيلع علّقت في الـ"ستوري" الذي نشرته على مقابلة أجرتها الصحافية رينا متسليح مع وزيرة الثقافة الإسرائيلية، ميري ريغف، في القناة 12 التلفزيونية، وكتبت أن "ميري ريغف شرحت لرينا متسليح أن على الجمهور أن يحاذر، لأنه في حال انتخب بيني غانتس، فإنه سيكون ملزما بتشكيل حكومة مع العرب". وأضافت سيلع، التي يتابع حسابها في "انستغرام" 824 ألفا، أن "رينا متسليح صمتت. وأنا أتساءل لماذا لم تسألها رينا باستغراب عن ما هي المشكلة مع العرب؟؟؟ يا رب العالم، يوجد مواطنون عرب في هذه الدولة".

وتابعت سيلع أنه "متى سيبث أحد ما في هذه الحكومة للجمهور أن إسرائيل هي دولة جميع مواطنيها. وجميع البشر وُلدوا متساوين.

والعرب أيضا هم بشر. والدروز كذلك...". بعد ذلك كتبت لقسم من الذين عقبوا على ما كتبته بعبارات بذيئة، وكتبت أن "تعقيباتكم المرفوضة لن تمنعني أبدا من قول رأيي. جيل كامل من الأولاد نشأ في دولتنا من دون أمل بالسلام. وهذا محزن ويدعو لليأس. ليست السياسيين الذي تصمع أصواتهم بقوة بالغة يمنحون أملا حقيقيا بالسلام، المساواة والحب بدلا من التحريض والتقسيم".[8]

هـ. تواصل بحث التهدئة بين حماس وإسرائيل بوساطة مصرية

جددت الحكومة الإسرائيلية المفاوضات مع حركة حماس للتوصل لتفاهمات تفضي إلى "تهدئة" أمنية في قطاع غزة، بعد جولة من التصعيد بدأت منتصف شهر آذار، وذلك بحسب ما أعلن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، خلال اجتماع للمجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينيت)، عقد مساء يوم، الأحد.

ونقلت القناة 13 الإسرائيلية عن وزيرين شاركا في اجتماع "الكابينيت"، أن نتنياهو ومسؤولي الأجهزة الأمنية، أطلعوا الوزراء الأعضاء في المجلس الأمني والسياسي المصغر، على استئناف المفاوضات مع "حماس" عبر الوسطاء الدوليين. وأفادت المصادر بأن المفاوضات مع حماس عبر الوسيط المصري ستتركز في هذه

[8] عرب 48، 2019/3/10

المرحلة على ثلاثة محاور امتنعت إسرائيل عن تنفيذها منذ الإعلان عن التوصل لتفاهمات "التهدئة" نهاية العام الماضي، والتي تتضمن زيادة مساحة الصيد في غزة، وتسهيلات على القيود الإسرائيلية المفروضة على تصدير المنتجات الزراعية من القطاع، بالإضافة إلى زيادة مبلغ المنحة القطرية الممنوحة للأسر الفقيرة في غزة.

وشدد الوزيران، أن ذلك يأتي في محاولة لتجنب تصعيد أمني قبل انتخابات الكنيست المقبلة، والمقررة في التاسع من نيسان/ أبريل المقبل، وذلك بالتزامن مع الذكرى السنوية الأولى لانطلاق مسيرات العودة وكسر الحراك في قطاع غزة (30 آذار/ مارس).

وأكد نتنياهو لأعضاء المجلس الأمني أن المفاوضات سوف تتقدم فقط إذا ما استمر الهدوء على طول الحدود الشرقية للقطاع المحاصر. وفيما أبدى بعض الوزراء اعتراضهم على قرار نتنياهو والأجهزة الأمنية، لم يطلب أحد من المعترضين إجراء تصويت حول هذا القرار.

وبحسب القناة، اعترض وزير التعليم، نفتالي بينيت، ووزيرة القضاء، أييليت شاكيد (اليمين الجديد)، على تجديد الاتصالات مع حماس واعتبرا أن ذلك بمثابة "استسلام للإرهاب"، وقال بينيت إن "حماس كانت صاحبة الكلمة الأخيرة خلال جولة التصعيد الأخيرة. تجديد المفاوضات سيعتبر استسلاما وجائزة للإرهاب". وأشارت القناة إلى أن الوزيرين غلعاد إردان وزئيف إلكين (الليكود)، تحفظا على قرار نتنياهو، إلا أنهما امتنعا عن طلب التصويت على القرار.

ز. الكنيست الإسرائيلي يزداد تطرفاً وعنصرية في دورته العشرين 583%

شهدت الدورة العشرون للكنيست الإسرائيلي والتي امتدت ما بين 7 أيار 2015 وحتى 1 كانون الثاني 2019 موجة غير مسبوقة من التشريعات العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان. فقد عالج الكنيست العشرون 221 قانونا ضمن هذا الإطار، من بينها 35 قانونا أقرت بالقراءة النهائية، إضافة إلى 6 قوانين استدمجت في هذه القوانين، ما يعني عمليا أنه تم سن 41 قانونا. كما بقي على جدول أعمال الكنيست قانونان في مرحلة القراءة الأولى، وهما مرشحان لاستمرار تشريعهما في الولاية البرلمانية الجديدة، في حين أن القوانين الـ 23 التي أقرت بالقراءة التمهيدية، وبقيت عند هذه المرحلة من مسار التشريع، تعكس أكثر طابع التركيبة

البرلمانية، وهذا ما يتعزز أكثر من خلال قراءة 153 مشروع قانون أدرجت على جدول الأعمال ولم تدخل مسار التشريع.

وللمقارنة والتوضيح، فقد تمّ في الولاية الـ 17 للكنيست إبان فترة حكومة "كديما" برئاسة إيهود أولمرت، 2006-2009، إقرار 6 قوانين، وفي الولاية التالية الـ 18، في فترة حكومة بنيامين نتنياهو، 2009-2013، تم إقرار 8 قوانين (قائمة بهذه القوانين في الملحق الثاني من هذا التقرير)؛ أي أن حكومة نتنياهو الرابعة سجلت زيادة بنسبة 583% في التشريعات العنصرية والتمييزية والداعمة للاستيطان (اذا ما احتسبنا فقط 35 قانونا) مقارنة بالكنيست الـ 17، وزيادة بنسبة 437% مقارنة بالكنيست الـ 18 التي ترأس نتنياهو خلالها الحكومة أيضاً.

وفيما عدا الزيادة الكمية في المشاريع والقوانين، تحمل بعض القوانين التي تم إقرارها في الدورة العشرين ثقلا نوعيا وتشكل مؤشرا استراتيجيا إلى وجهة إسرائيل القريبة والبعيدة. وفي هذا الإطار، يُعد قانون أساس القومية من جهة، وقانون التسوية، من القوانين النوعية التي سنها الكنيست، ويهدف القانونان إلى تحصين الفوقية اليهودية وتعزيز خطط الضم ودعم الاستيطان.

وفضلاً عن موجة التشريعات العنصرية التي قادتها أحزاب الائتلاف، من المهم الإشارة إلى مستوى معارضة باهت من قبل كتل المعارضة ("يوجد مستقبل" و"المعسكر الصهيوني")، ويستثنى من ذلك كتلتا "القائمة المشتركة" و"ميرتس"، اللتان شكلتا فعليا المعارضة الوحيدة المثابرة لهذه الموجة؛ يضاف إلى ذلك، مساهمة كتلة "يوجد مستقبل" بسلسلة من المبادرات لقوانين قمعية، تستهدف أساسا أهالي الضفة والقدس، وقوانين تستهدف السلطة الفلسطينية، وأبرزها نهب أموال الضرائب.

لقد بدأ تدفق مشاريع القوانين على جدول أعمال الكنيست منذ اليوم الأول لبدء عمل الهيئة العامة للكنيست (8 أيار 2015) بعد الانتخابات التي جرت يوم 17 آذار 2015. كان كثير من القوانين التي بدأ العمل عليها مشاريع قوانين تم إدراجها في ولايات برلمانية سابقة. وكانت التقديرات لقسم منها، أنها لن تدخل إلى مسار التشريع، استنادا لما لاقته من معارضة في ولايات برلمانية سابقة، حتى في أوساط اليمين، وبالذات الليكود. إلا أنه كلما كان العمل البرلماني يتقدم، كانت تتضح صورة عكسية، وباتت بعض المشاريع قوانين

سارية، ودخلت أخرى مسار التشريع، ولا يعود ذلك إلى مجرد المنافسة داخل دوائر اليمين الاستيطاني الذي يقوده بنيامين نتنياهو، بل أيضا إلى القناعات الأيديولوجية داخل رأس الهرم الحاكم. ولكن التوغل الأكبر في هذه القوانين، بمعنى التجرؤ على سن قوانين في غاية الخطورة، بدأ فورا بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، في أوائل شهر تشرين الثاني 2016؛ مثل قوانين تتعلق بالقدس المحتلة، وقوانين ضم الضفة، وآخرها قانون القومية العنصري، الذي مكث في أروقة البرلمان الإسرائيلي 7 سنوات، ومرّت عليه ثلاث ولايات برلمانية حتى تم إقراره كليا.

فقد شجعت سياسات الإدارة الأميركية بزعامة دونالد ترامب حكومة بنيامين نتنياهو على تمرير قوانين في غاية الخطورة، كانت ستتحفظ منها إدارات أميركية سابقة؛ برغم أن تلك الإدارات لم تبتعد كثيرا، من حيث الجوهر، عن السياسات الإسرائيلية. فقد رأينا أنه في بعض الأحيان، سبقت الإدارة الأميركية الحكومة الإسرائيلية في إجراءات معادية للشعب الفلسطيني؛ مثلا، حينما قررت الإدارة الأميركية خصم أموال دعم للسلطة الفلسطينية، من ضمن ذرائعها، دفع مخصصات للأسرى المحررين، وللذين في السجون ولعائلاتهم، ولعائلات الشهداء، إذ بدأت الإجراءات الأميركية في مطلع العام 2018، بينما قررت الحكومة الإسرائيلية الإسراع في سن قانون سلب ونهب أموال الضرائب الفلسطينية، بذات الذريعة، في ربيع وصيف العام 2018.

وقد ورد في التقرير السنوي، حول القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، الصادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، في نيسان 2018، أن قسما جديا من قوانين الضم، أساسا، بما فيها قوانين القدس، دخلت مسار التشريع، ولاحقا أقر بعضها، بعد انتخاب دونالد ترامب، رئيسا للولايات المتحدة، وحتى قبل أن يدخل إلى البيت الأبيض. إذ شرع الائتلاف في دفع مشاريع القوانين، بحيث كانت تصادق عليها الحكومة تباعا، قبل إقرارها في الهيئة العامة. وهذا ما تدل عليه تواريخ إقرار القوانين في المراحل التشريعية المختلفة، كما يتبين هذا من جدول القوانين المرفق هنا.

وهذا ما شهدناه أيضا، في قانون سلب ونهب الأراضي بملكية خاصة (تحت مسمى قانون التسوية)، فأول مشروع قانون في هذا المجال تم إدراجه على جدول أعمال الكنيست، في نهاية شهر تموز 2015، بمبادرة النائب يوآف كيش من حزب الليكود، ولم يلتفت له أحد. وتم إدراج المشروع الثاني في مطلع تموز 2016، وهذا أيضا لم يتحرك، إلا بعد أيام من انتخاب ترامب في مطلع شهر تشرين الثاني 2016، ودخل مسار

تشريع سريع، إذ تم إقراره نهائيا في غضون ثلاثة أشهر من يوم التصويت عليه بالقراءة التمهيدية، إذ أقر نهائيا في شهر شباط 2017.

وهذا أيضا ما شهدناه في الحراك البرلماني بشأن قانون تثبيت قانون ضم القدس، الذي تم إقراره في اليوم الأول من العام 2018؛ أي بعد أقل من شهر من إعلان ترامب بشأن القدس. ورافق هذا حراك برلماني لطرح مشاريع القوانين المتعلقة بضم مستوطنات للقدس وعزل أحياء فلسطينية عنها، إلا أن الحراك توقف لاحقا، وحتى تقديم هذا التقرير.

ويعني نهج حكومة نتنياهو بعد انتخاب ترامب أن الحكومة التي كانت تنصت على مدى السنين أساسا للأصوات الصادرة عن البيت الأبيض، شعرت منذ مطلع تشرين الثاني 2016 بأن يدها باتت طليقة أكثر.[9]

وعلى صعيد العنصرية الداخلية أيضاً في المجتمع الإسرائيلي، ذكرت الوحدة الحكومية لمكافحة العنصرية في إسرائيل، يوم الأربعاء، أنها تلقت 320 شكوى في عام 2018، بزيادة ثلاثة أضعاف عن العام الذي سبقه. وبحسب التقرير السنوي للوحدة، فإن 40% من هذه الشكاوى قدمت من قبل المهاجرين الأثيوبيين، في حين 32% منها قدمت من قبل العرب داخل إسرائيل. وأوضح التقرير أن باقي الشكاوى وصلت من مختلف الجهات، منها 4% من المتطرفين الأرثوذكس، و2% من المهاجرين من الاتحاد السوفيتي سابقا.[10]

ح. عقوبات جديدة على الأسرى

كشفت مصادر إعلامية عبرية النقاب عن أن سلطات الاحتلال قررت فرض عقوبات قاسية على أسرى حركة حماس في سجني "رامون" و"النقب" الإسرائيليين. وقالت صحيفة "معاريف" العبرية الصادرة يوم الأربعاء 2019/3/27، إن ما يسمى إدارة السجون الإسرائيلية، فرضت عقوبات جماعية على 74 أسيراً في سجن "رامون" و96 أسير في سجن "النقب"، ينتمون لحركة حماس، في أعقاب احتجاجات الأسرى في سجن رامون ضد ادعاءات جنود الاحتلال وطعن اثنين من السجانين خلال قمع وحدات خاصة إسرائيلية للأسرى في سجن النقب الصحراوي.

---

9 المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2019/3/20

10 القدس، 2019/3/20

وأضافت أنه تقرر فرض غرامات باهظة تصل إلى 250 ألف شيكل (70 ألف دولار) على القسم الذي حدثت فيه احتجاجات الأسرى وعملية الطعن، وسيتم الاستيلاء على المبالغ من أموال الكانتين (مقصف السجن) التي يحولها أهالي الأسرى للأسرى، من أجل تحصيل قيمة الغرامات المفروضة.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم إلغاء زيارات أهالي الأسرى، وكذلك حرمان الأسرى من الخروج من الغرف التي يتم احتجازهم فيها وغيرها من الحقوق الممنوحة للأسرى.[11]

ثالثاً: الوضع الدولي والإقليمي

أ. أمريكا تُسقط صفة "محتلة" عن الجولان والضفة الغربية وغزة

غيرت وزارة الخارجية الأميركية وصفها المعتاد لهضبة الجولان السورية، من «منطقة محتلة من قبل إسرائيل» إلى «منطقة تحت سيطرة إسرائيل»، في تقريرها السنوي حول أوضاع حقوق الإنسان، الصادر صباح أمس الأربعاء. كما لم يستخدم التقرير عبارة «المحتلة»، ولم يشر إلى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بـ«المناطق المحتلة من قبل إسرائيل» كما درجت العادة.

وقال مسؤول بوزارة الخارجية في رده على أسئلة «الشرق الأوسط» حول أسباب تغيير التسمية، إن الأمر يتعلق بالرغبة في أن يكون التقرير أكثر وضوحاً، مضيفاً: «كما ذكرنا في العام الماضي، قمنا بإعادة تسمية تقرير حقوق الإنسان، للإشارة إلى الأسماء الجغرافية الشائعة الاستخدام في المنطقة التي يغطيها التقرير، ومنها إسرائيل ومرتفعات الجولان والضفة الغربية وغزة». ولفت إلى أن هذا الأمر «يتوافق مع ممارساتنا بشكل عام، ونعتقد أنه يصبح أكثر وضوحاً وأكثر فائدة للقراء الذين يسعون للحصول على معلومات حول حقوق الإنسان في تلك المجالات المحددة».

وشدد المسؤول في الخارجية الأميركية مرة أخرى، على أن الهدف من هذه التسميات هي أن تكون أكثر وضوحاً وأكثر فائدة للقراء، وأن تعكس الممارسات الأميركية الحالية في وزارة الخارجية.

---

[11] قدس برس، 2017/3/27

بينما قال مايكل كوزاك، سفير الولايات المتحدة لشؤون حقوق الإنسان، إن مصطلح «المناطق المحتلة» لم يتم استخدامه لأن التقرير يركز على حقوق الإنسان، وليس على القضايا القانونية.

وتمارس إسرائيل ضغوطاً على الإدارة الأميركية للاعتراف بمرتفعات الجولان كأراضٍ إسرائيلية.

ونقلت عدة تقارير عن السفير الأميركي لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان، أن الأجواء مشجعة في الإدارة الأميركية لاتخاذ خطوة الاعتراف بضم إسرائيل لهضبة الجولان، وهو أيضاً ما صرح به السيناتور الأميركي ليندسي غراهام، معرباً عن مخاوفه من محاولات إيران و«حزب الله» السيطرة على المنطقة. وشدد على أن منطقة الجولان منطقة حيوية واستراتيجية لإسرائيل، ولا يمكن التنازل عنها.[12]

وفعلاً، وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الخامس والعشرين من الشهر الجاري قراراً يعترف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان،[13]وتأتي هذه كخطوة أولى حيث يتوقع مراقبين أن يقوم ترامب بخطوات أكثر وأكبر لصالح إسرائيل قد يعترف من خلالها بسيادتها على الضفة الغربية.

ب. مجلس حقوق الإنسان: إسرائيل ارتكبت جرائم حرب ضد مسيرات العودة

ذكر موقع **عرب 48، 2019/3/22**، أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومقره في جنيف، تبنى اليوم الجمعة، تقرير "اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الاحتجاجات في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، الذي يتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب باستهدافها المدنيين المشاركين في مسيرات العودة عند السياج الأمني المحيط بقطاع غزة. وأيد القرار 23 دولة عضو في المجلس، وعارضته 8 دول، فيما امتنعت 15 دولة عن التصويت. وكانت إسبانيا الدولة الأوروبية الوحيدة التي أيدت القرار.

والدول التي أيدت القرار هي: أفغانستان، أنغولا، البحرين، بنغلاديش، بوركينا فاسو، تشيلي، الصين، كوبا، مصر، إريتريا، العراق، المكسيك، نيجيريا، باكستان، بيرو، الفليبين، قطر، السعودية، السنغال، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا وتونس.

---

[12] الشرق الأوسط، لندن، 2019/3/14

[13] فرانس 24، https://www.france24.com/ar/20190325-%D8%A7%D9%84%D9%88%D

وصوتت ضد القرار كل من النمسا، أستراليا، البرازيل، بلغاريا، التشيك، فيجي، هنغاريا وأوكرانيا. وامتنعت الدول التالية عن التصويت: الأرجنتين، جزر البهاما، كرواتيا، الدنمرك، الكونغو، آيسلندا، الهند، إيطاليا، اليابان، نيبال، رواندا، سلوفاكيا، التوغو، بريطانيا وأورغواي.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن إسرائيل ومنظمات يهودية شنت، في الأسابيع الماضية، حملة من أجل منع صدور قرار عن مجلس حقوق الإنسان لتبني تقرير اللجنة. وأثار القرار غضبا في إسرائيل، وخاصة ضد إسبانيا بسبب تأييدها القرار، وهو ما وصفه الإسرائيليون بـ"الخيانة". ويرجح استدعاء الخارجية الإسرائيلية لسفير إسبانيا في تل أبيب لتقديم احتجاج.

وكانت اللجنة الدولية أكدت لدى نشرها تقريرها، في 28 شباط/فبراير الفائت، على وجود أدلة على ارتكاب إسرائيل "جرائم ضد الإنسانية" في قمعها لمسيرات العودة عند السياج الأمني المحيط بقطاع غزة، العام الماضي، وشددت على أن قناصة إسرائيليين استهدفوا أشخاصا كان يظهر بوضوح أنهم أطفال وعاملون طبيون وصحافيون.

وصرح رئيس اللجنة، سانتياغو كانتون، أن "الجنود الإسرائيليين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني. وتشكل بعض هذه الانتهاكات جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية ويجب على إسرائيل التحقيق فيها فورا".

وحققت اللجنة، التي شكلها مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في الانتهاكات الإسرائيلية منذ انطلاق فعاليات مسيرة العودة في 30 آذار/مارس حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

وأكد تقرير اللجنة على أن "قناصة عسكريين أطلقوا النار على أكثر من ستة آلاف متظاهر أعزل أسبوعاً بعد أسبوع في مواقع التظاهرات". وأضافت أنها "وجدت أسباباً منطقية تدفع إلى الاعتقاد أن القناصة الإسرائيليين أطلقوا النار على صحافيين وعاملين صحيين وأطفال وأشخاص ذوي إعاقة".

وشدد التقرير على أن هناك أسبابا منطقية تدعو إلى الاعتقاد أن الجنود الإسرائيليين قتلوا وأصابوا فلسطينيين "لم يكونوا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية أو يشكلون تهديدا وشيكا".

ورفض فريق الأمم المتحدة مزاعم إسرائيل أن التظاهرات كانت تهدف إلى إخفاء "أعمال إرهابية". وقال التقرير إن "التظاهرات كانت مدنية في طبيعتها، ولها أهداف سياسية محددة". وأضاف التقرير أنه "رغم عدد من أعمال العنف المحددة، فقد وجدت اللجنة أن التظاهرات لم تشكل حملات قتالية أو عسكرية".

وقالت اللجنة إنها أجرت 325 مقابلة مع ضحايا وشهود عيان وغيرهم من المصادر، وراجعت أكثر من ثمانية آلاف وثيقة. واطّلع المحققون على صور التقطتها طائرات بدون طيار وغيرها من المواد السمعية البصرية، حسب اللجنة. وقال التقرير إن "السلطات الإسرائيلية لم ترد على الطلبات المتكررة من اللجنة لتقديم المعلومات لها والسماح لها بالدخول إلى إسرائيل والمناطق الفلسطينية".

وأضافت **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2019/3/22**، من جنيف، أن المفوضة بيتي مورونغي (من كينيا) قالت: "لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأنه وخلال مسيرة العودة الكبرى، قتل الجنود الإسرائيليون مدنيين وجرحوا آخرين بجروح خطيرة على الرغم من عدم مشاركتهم مباشرة في أعمال القتال أو يشكلوا تهديدًا مباشرا للجيش الإسرائيلي أو للسكان المدنيين في إسرائيل". وأضافت: "ارتكبت قوات الجيش الإسرائيلي انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. بعض هذه الانتهاكات قد يُشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، ويجب على إسرائيل أن تحقق فيها على الفور".

من جهتها، قالت المفوضة سارة حسين (من بنغلاديش): "توصلت تحقيقاتنا إلى أن القناصة الإسرائيليين استخدموا الرصاص عالي السرعة وبنادق القنص بعيدة المدى المزودة بمنظار متطور. لقد رأوا الهدف بشكل واضح من خلال المنظار وكانوا يعرفون عواقب إطلاق النار، لكنهم ضغطوا على الزناد، ليس مرة أو مرتين بل أكثر من 6,000 مرة". وأضافت: "قام القناصة بقتل 32 طفلاً وثلاثة مسعفين يرتدون الزي الذي يُشير إلى وظيفتهم بشكل واضح وصحفيان يرتديان سترة وخوذة الصحافة. لقد أطلقوا النار على المتظاهرين العزل، على الأطفال والمعوقين، على المسعفين والصحفيين الذين يؤدون واجباتهم، وهم يعرفون من هم".

وأشارت اللجنة إلى أن إجمالي عدد الشهداء في يوم 14 أيار 2018، اليوم الأكثر دموية منذ انطلاق التظاهرات، وصل إلى 73 شهيداً، حيث استشهد عدد كبير من الأشخاص بعد أيام أو أسابيع متأثرين بجروحهم التي أصيبوا بها. ورأت اللجنة أن التظاهرات مدنية الطابع ولها أهداف سياسية واضحة ولم تمثل

أي عمل قتالي أو عسكري، مفندةً ادعاء إسرائيل بأن التظاهرات هي "غطاء لأنشطة إرهابية لجماعات فلسطينية مسلحة".

ج. السلطة الفلسطينية تعتبر أن هنالك تغيرات جذرية في السياسة الأمريكية لصالح إسرائيل

اعتبرت السلطة الفلسطينية أن سياسة الإدارة الأمريكية أصبحت أكثر انحيازاً لإسرائيل من أي وقتٍ مضى، وأكد امين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب تسعى ومن خلال قراراتها المتعلقة بالقدس والجولان والاستيطان واللاجئين وإسقاط مبدأ الدولتين، إلى احداث تغيير جذري في سياستها تجاه الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، ومخالفات فاضحة للقانون الدولي والشرعية الدولية، وما الزيارة المشتركة لوزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى حائط البراق في القدس الشرقية المحتلة الا جزءاً من هذه المخالفات الفاضحة للقانون الدولي.

وشدد عريقات على أن الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي، أصبح يشكل نظاماً عنصرياً (ابرثايد) بكل ما للاصطلاح من معنى، وذلك من خلال العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني، وتحويل مدنه وقراه ومخيماته إلى معازل، تحكمها قوانين عنصرية وأوامر عسكرية لها اول وليس لها آخر، وتقوم على سرقة الأراضي والثروات الطبيعية للشعب الفلسطيني، وتحويل اصحاب الاراضي من ابناء الشعب الفلسطيني إلى (مستعبدين) مجبرون بالعمل في اراضيهم المصادرة.[14]

[14] مركز المعلومات الفلسطيني، وفا، 2019/3/22